و اقع تمكين المرأة الجز ائرية في ظل التحولات وتحديات الألفية الثالثة

عتيقة حر ايرية
أستاذة محاضرة أ- جامعة الجز ائر2

زوينة بوساق
طالبة دكتوراه سنة ثالثة- جامعة الجز ائر2

الملخص :
تم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى واقع تمكين المرأة الجزائرية من خلال الوقوف على التحولات والتغيرات التي مر بها المجتمع الجزائري فيما يتعلق بالتحولات على مستوى الأسرة والمرأة على وجه الخصوص مع تبيان تغيرات دورها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي في ظل تحديات الألفية الثالثة ومن خلال التعرف على واقع حيثيات هذه الأساسيات تم التوصل إلى أن تمكين المرأة مرتبط بتطور المجتمع في أبنيته ومفاهيمه ووعي أفراده بالتغيرات الحتمية التي يفرضها الواقع المجتمعي الحديث هذا من جهة أخرى فإن تمكينها يرتبط كل الارتباط بالقوة الشخصية التي تمتلكها والاستعداد الجيد والرغبة والثقة العالية، إذا فكل هذه العناصر تجعلها قادرة على صنع التحدي والمواجهة لتحقيق الاهداف المرجوة وهذا ما يؤهلها للتمكين على المستوى الأسري، ثم على المستوى المجتمعي والدولي على السواء.
الكلمات المفتاحية: التمكين ; تمكين المرأة; التحولات ; تحديات الألفية الثالثة.

Abstract
This paper examines on the reality of the empowerment of Algerian women by identifying the transformations and changes experienced by Algerian society with regard to changes at the level of the family and women in particular, and showing the changes in their social, economic, cultural and political roles in light of the challenges of the third millennium .It was found that the empowerment of women is linked to the development of society in its structure and concepts and its awareness of the inevitable changes imposed by this modern societal reality on the one hand .On the other hand, empowerment is linked to all the power of women and their personal strength, good preparation, desire and confidence.

So all these elements make them able to make the challenge and confrontation to achieve the desired goals and this is what qualifies her for empowerment at the family level, and then at the community level and international alike.
Keywords: empowerment ;empowerment of women; transformations; challenges of the third millennium.

مقدمة

لقد بات التفكير في قضايا الجنس والجنوسة من القضايا المهمة التي تشغل بال الكثيرين اليوم من الدارسين والباحثين في جميع المجالات خاصة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وليس ذلك فقط بل باتت نقطة انطلاق لتفسير الواقع الاجتماعي بناء على فهم الفوارق بين الرجال والنساء، وتعزيز دور كل منهما في الحياة ألاجتماعية من هنا يبرز في الأفق مفهوم التمكين للتمييز بين الفعل الملموس على أرض الواقع والفعل الغامض في أذهان الكثيرين المدافعين عن فكرة الهيمنة الذكورية.

إن تمكين المرأة قد يعطي توازنات عديدة ويحقق وفورات كثيرة إذا ما تم تنفيذه بشكل تام خاصة وأنها قد أثبتت جدارتها بشغل الفراغ الذي قد تتركه من ناحية لالتزامات نحو العائلة والعمل وتحسين أساليب المعيشة والارتقاء بالنفس وتعزيز الثقة، وأصبحت تنافس الرجل في جميع الميادين وتقوم تقريبا بجميع الأعمال التي يقوم به وبذلك يمكننا الحديث عن بطلان مبدأ الفوارق البيولوجية في تحديد العمل وتقسيمه ورفض فكرة الهيمنة الذكورية.

لقد تم فهم كل هذا من قبل الجميع وتحركت منظمة الأمم المتحدة من أجل تفعيل تمكين المرأة عبر الملتقيات والندوات التي قامت بها على مدار ثلاثين سنة الماضية، وإلزام الدول على العمل على تنفيذ كل بنود تلك الاتفاقيات المبرمة والبرامج المقترحة لتعزيز دور المرأة وتشجيعها على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وبذلك خطى العالم خطوات عظيمة في سبيل تمكينها والارتقاء بدورها بعيدا عن جميع العراقيل والتحديات، وكما هو الحال في جميع بلدان العالم تقوم البلدان العربية أيضا بملاحقة الركب وتنفيذ البرامج والخطط

المقترحة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق النهضة الاقتصادية وتجاوز التخلف والعقبات، والجزائر كغيرها من الدول العربية تخطوا في هذا الجانب وتحاول أن تشرك المرأة في العملية الاقتصادية حيث عملت على تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، وأعطيت لها المكانة التي تستحقها. حيث يمنع تشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس، كما وأعطى التعليم الإجباري والمجاني في الجزائر نتائج باهرة بخصوص تعليم الإناث، حيث تفوقن على الذكور في هذا المجال، وانعكس ذلك على وضعية المرأة في مجال التشغيل والاندماج في النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت تسيطر على أكثر من 50 % من التعليم و60 % من الصحة و55 % من الصحافة و30 % من القضاء، كما انتقلت نسبة مشاركتها في ســـوق التشغيل من 2 % سنة 1966 إلى 14 % سنة 2003 بمعنى تضاعفها 7 مرات.

من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية لتكشف جانبا مهما من جوانب تمكين المرأة في المجتمع الجزائري من خلال رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تعيشها في مجتمعها إضافة إلى توضيح مستوى اندماجها الاجتماعي والاقتصادي وفق ما تقدمه الدولة من مساعدات وما تعكسه نتائج تلك المساعدات في الواقع مقارنة بالتحديات المستقبلية التي ستحدد ما تكون عليه المرأة من وضع يتناسب مع متطلباتها في ظل مجتمع المعرفة الذي نعيشه اليوم انطلاقا من دراسة جميع الجوانب الاجتماعية والتنظيمية للتمكين .

أولا: الدلالات المفاهيمية حول التمكين وتمكين المرأة:

1 - **مفهوم التمكين:** لقد طرح هذا المفهوم في أدبيات الأمم المتحدة حديثا ويدل هذا المفهوم على :" العمل على تطوير قدرات المرأة وتعزيزها بما يخفف من التفاوت في الفرص بينها وبين الرجل ويسمح لها بالإفادة من الفرص المختلفة المتاحة في مجتمعها."[1]

كما يعرف أيضا بأنه" استراتيجية تنظيمية ومهارة تهدف إلى إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات والحرية في أدائهم للعمل دون تدخل مباشر من الإدارة وتوفير الموارد وبيئة العمل المناسبة لتأهيلهم مهنيا"[2]

- **مفهوم تمكين المرأة:** لقد ارتبط ظهور هذا المفهوم بالحركات الاجتماعية المنادية بالحقوق الاجتماعية والمدنية للمواطنين ومن ثمة استخدم في عدة مجالات كالاقتصاد والعمل الاجتماعي والسياسي، ثم عاد مفهوم التمكين في عقد التسعينات بقوة أثر إعلان الحكومات في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في 1994 ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 ، حيث تضمن هذا المؤتمر العديد من البنود التي تؤكد على تمكين المرأة منها المساواة في الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة التي تعزز المكانة الاقتصادية للمرأة .

---

[1] ابتسام الكتبي وآخرون: النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، 2010.

[2] سلامي منيرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية منشورة على الانترنت، ورقلة، 2012، ص6.

مفهوم تمكين المرأة حسب ما خرج به مؤتمر المرأة ببكين:" يعني استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير،[1] وعرف تمكين المرأة أيضا:" يعني حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن.[2]

– **مفهوم تمكين المرأة اقتصاديا**: هو تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي ادني في المجتمع إلى موقع قوة اقتصادي أعلى، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، ورأس المال والملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. يربط هذا التعري تمكين المرأة بمدى إمكانيتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة.

كما يرى البعض أن تمكين المرأة يتمثل في إحساسها بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات حقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير على

[1] رأفت صلاح الدين: المرأة بين الجندرة والتمكين، مجلة السوسيولوجيا العربية، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الاول، أكتوبر، 2016، ص2.

[2] منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص ص 239 /276، غزة فلسطين، يوليو 2013.

التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصاف على المستوى الوطني والعالمي .[1]

من **مؤشـــرات التمكين الاقتصادي للمرأة** ما يلي:

- **المساهمة الاقتصادية**: مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخــول سوق العمل؛
- **الفرص المتاحة اقتصاديا**: نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
- **المشاركة في اتخاذ القرار**: الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته.
- **التعليم**: نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علميا، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات؛
- **الصحة**: العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، العناية الطبية النفسية.[2]

مستويات التمكين

تتضمن مستويات التمكين: الأسرة، والمجتمع، والسوق، والدولة.

[1] سلامي منيرة: مرجع سابق، ص4.

[2] نفس المرجع، ص5.

- **المستوى العائلي داخل الأسرة**: ويشير إلى التقسيم / التحيز على أساس الجنس في الموارد والعمل وفي الحصول على الخدمات الصحية و/ أو التعليمية، والقيود على الحركة، وضعف دور اتخاذ القرار، والنظرة لقدرة المرأة الإنجابية والجنسية كملكية خاصة للأسرة لا تملك المرأة القدرة على التصرف حيالها.
- **مستوى المجتمع**: يشير إلى التحيز الطبقي الذي يؤثر في المرأة بصفة خاصة والمعتقدات الاجتماعية والعادات والممارسات التي تتحيز ضد المرأة في حقوقها الإنجابية والجنسية.
- **مستوى السوق**: ينقسم إلى عدة أقسام يتم فيها التمييز على أساس الجنس في ملكية الأراضي، والعمل، والخدمات الائتمانية والتكنولوجيا والموارد الأخرى.
- **مستوى الدولة**: متمثلا بالأنظمة المؤسسية والقانونية أو الممارسات على مستوى الدولة والبرامج الحكومية.[1]

مفهوم التحول: يقصد به كل تغير يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كـان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، وأي تغير يحدث إلا ويؤدي إلى تغيرات فرعية بمستويات مختلفة في جوانب الحياة الأخرى.[2]

[1] الجهاز المركزي للإحصاء لوزارة التخطيط: تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الامم المتحدة للسكان-مكتب العراق، العراق، ص17.

[2] منصوري مختار: ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، العدد 10، 2010، ص199. (الطبعة الالكتروني على موقع المجلة http://elwahat.univ-ghardaia.dz)

ثانيا: و اقع تمكين المرأة الجزائرية

إن مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر، لم تكن لتمر من دون التأثير على الأسرة. فالظروف الجديدة قد انعكست على تطور البنية الأسرية، مثل تقلص الأسر الممتدة وانتشار الأسر النووية، وتراجع سن الزواج بالنسبة للجنسين، وانخفاض حجم الأسرة وليس هذا فحسب، بل مفهوم نظام الزواج نفسه قد تغير؛ بالإضافة إلى تعليم المرأة وخروجها للعمل وانتشار وسائل الإعلام؛ باختصار مجموع التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية التي حدثت في البلاد-أدت إلى تحول المشهد الاجتماعي.[1]

إنه وعند الحديث عن تمكين المرأة في ظل جميع التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري من فترة ما بعد الاستقلال إلى اليوم نجد بأنها مازالت تخطو بخطى ثابتة نحو تحقيق هذا المفهوم في ممارسته على أرض الواقع وهذا يعود إلى جملة المعوقات أو العقبات التي كانت تقف وراء تمكينها اجتماعيا في المقام الأول حيث أن مصدر هذه المعوقات يصب كاملا في البناء الاجتماعي الموجود بالمجتمع وجملة العادات والتقاليد التي تكرس الهيمنة الذكورية وتضع السلطة والقوة واتخاذ القرارات في جميع المجالات في يد الرجل ولا دخل لها فيها. ويمكن ملاحظة ذلك عبر العوامل التالية:

1- العوامل الثقافية: لقد اكتسب المجتمع الجزائري بعد الاستقلال خصائص خاصة ميزته عن غيره من المجتمعات، سواء ما تعلق بميزات شخصية المنتسبين إليه أو بخصوصية الأبنية الاجتماعية المشكلة له طيلة عقود طويلة من الزمن،

[1] عائشة عبد السلام: دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009، ص12.

فعلى الرغم من محاولة المستعمر الفرنسي طمس الهوية الجزائرية عبر سياسات وإجراءات صارمة وتعسفية، إلا انه فشل في الأخير من تغيير تلك السمات التي تميز بها الجزائريون وتمسكهم بهويتهم الثقافية العربية وانتمائهم الاجتماعي للإسلام والمسلمين، فإدراك الفوارق بين الثقافتين الفرنسية والعربية سرعان ما أضحى واضحا وجليا أمام أي باحث اجتماعي، ومحاولة بناء أو استحداث علاقات جديدة ما فتيء أن طبع على عاتق غلبة أفكار التحرر والحرية في إطار واقع التحولات الكبرى التي شهدها العالم في تلك المرحلة، وبالنظر إليها من جانب ماركسي بحت نقول أن ميلاد المجتمع الجزائري المعاصر ما هو إلى نتيجة حتمية للصراعات بين الطبقات كامتداد للتاريخ البشري.

هذه السمات جعلت من المجتمع الجزائري مجتمعا متماسكا متراصا يمتاز بالثبات على غرار ديناميكية التغيير الاجتماعي الفرنسي المستمد من تبعات الثورة الصناعية التي حدثت في أوربا نهاية القرن التاسع عشر، في هذا الوقت لم يكن الهدم الذي أصاب أساليب الحياة التقليدية الأوروبية يكاد يكون واضحا في المجتمع الجزائري الفتي سوى ما كان يوضع في باب التحولات الاقتصادية والاتجاه نحو القطاع الصناعي كأولوية بناء للصمود في وجه ضخامة الإنتاج، المنافسة وتحسين أساليب الخدمة الصناعية، والدليل على ذلك سقوط الأفكار الشيوعية في أذهان الجزائريين على الرغم من تبني السلطة للنظام الاشتراكي بعد الاستقلال وهذا يعود لقوة الثقافة الإسلامية وإلى غلبة الهوية العربية واكتمالها في عقول الجزائريين، على ما يبدو أن التصور الأول للعلاقات الاجتماعية بين الجزائريين كانت تصب في مصلحة تعزيز قيم التشارك والتعاون لبناء جزائر الغد وتحطيم قيود المستعمر للأبد، وتنمية معايير الثقافة وأساسيات الاجتماع وكانت مبنية كلها

وفق نظام اجتماعي واحد ذو أبنية متراصة بدء من الأسرة الكبيرة إلى مختلف المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكل فرد فيه له مكانته المميزة ودوره في النطاق الذي رسمته العادات والتقاليد.

وإلى هنا كان النوع الاجتماعي يشكل أحد أبرز الأبعاد المشكلة للمجتمع في ظل محدودية السكان العلمية والثقافية ومحدداتهم الجنسية والديموغرافية ووضوح الأدوار والمكانة لكل منهما، حيث أن دور المرأة كان منحصرا دائما في نطاق عمل المنزل وما يتعلق به من تربية للأولاد والعناية بأموره كالتنظيف والطبخ والسهر على راحة ساكنيه والمشاركة في العمل الزراعي في الريف وتربية الحيوانات والدواجن وزراعة الأدوار الاجتماعية في نفوس الأطفال والمقصود "التوقعات المعرفة اجتماعيا التي يتوقع أن يحققها الفرد في أوضاع اجتماعية محددة"[1]

فالدور الاجتماعي للبنت الجزائرية على سبيل المثال حسب تعريف **غدنز** السابق يتضمن منظومة من أنماط السلوك التي تمارسها النساء الجزائريات في العادة بصرف النظر عما يحملونه من آراء وتوجهات شخصية، وحيث أن جميع النساء يتشاركن في هذا الدور فإنه من الممكن أن نتحدث بصورة عامة عن السلوك المعبر عن الدور المهني للنساء بغض النظر عن النساء اللاتي يحتلن هذه المواقع الاجتماعية خاصة ما تعلق منها بإنتاج قوالب جاهزة وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد فيما بعد، "إذ أن القيم والمعايير يعملان سويا على تشكيل أنماط السلوك التي يتعين على الأفراد انتهاجها ازاء ما يحيط بها على العموم، ومع أن القيم والمعايير تترسخ في أعماق شخصيات الأفراد والجماعات فإنها لا بد أن

[1] أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنضمة العربي للترجمة: بيروت، اكتوبر2005، ص89.

تتعرض للتغيير والتغير مع مرور الوقت."[1]وإلى ذلك ومع تطور المجتمع وخروج المرأة للدراسة والتعليم أكسبها حصانة متوقعة من القولبة الحتمية لمنظومة أنماط السلوك التي تمارسها النساء الجزائريات في العادة وباتت الآراء والتوجهات الشخصية لها دور بارز في تشكيل السلوك للمرأة وتغيير بعضا من الأفكار والرموز الثقافية التي كانت سائدة، خاصة ما تعلق بظاهرة خروج المرأة للعمل تحت ضغط العوامل أو الحاجة الاقتصادية وضرورة الانفتاح على العالم الغربي نتيجة لمظاهر العولمة والتحديث.

إن تشكل الهوية للمرأة الجزائرية مر بعديد التجارب منذ الاستقلال إلى اليوم، حيث أن فهم المجتمع للمرأة وتصورها لنفسها باعتبارها فاعل غير نشيط بحكم الأدوار الاجتماعية المحددة لها سابقا كان وأن تغير تدريجيا تزامنا مع تغير الظروف والمعتقدات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الجزائري طيلة تاريخه المعاصر سواء النظرة إليها من جانب البناء الفيزيولوجي وقدرتها على العطاء في جميع المجالات، بمعنى أن المرأة بطبيعتها الأنثوية قد لا تستطيع ممارسة ومزاولة الأعمال بنفس القدر التي يقوم بها الرجل أو من جانب البناء الفكري وقدرتها على انجاز الأعمال وتسييرها بمعنى أن المرأة قد تكون عاجزة عن تسيير أعمال خارجة عن نطاق أسرتها كالعمل المنزلي، تربية الأولاد، وواجباتها نحو الرجل.

فبالنظر إلى مفهوم الاحتشام كعائق لعملية اندماج المرأة في السنوات الأولى من الاستقلال إلى مرحلة التسعينيات سرعان مع تغير بصفة منظمة مع بدايات الألفية الأولى فبعد أن كانت المرأة تخشى الاختلاط مع الرجال، أصبح المحيط الاجتماعي يفرض عليها نمطا محدد أخر من الحياة تكيفت معه وتعايشت نتيجة

[1] نفس المرجع، ص111.

لتلك الظروف ومن ثمة قناعتها بضرورة الاندماج مع متغيرات المحيط على الرغم من القيود الضاغطة على مثل هذه الأفكار، مما يشير إلى وجود حقيقي لهوية مغايرة تشكلت ضمن حيز معقد من الظروف وغالبا ما يرتبط هذا الفهم والتصور بالنظرة السلبية للمرأة وأدورها في نمو المجتمع وتطوره.

لقد تغيرت تلك الصورة النمطية السلبية التي كان يراها بها المجتمع في السابق نتيجة التغيرات والتحولات التي مر بها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في ظل(الانفتاح الاقتصادي، عولمة المؤسسات، مجتمع المعرفة، التحول الرقمي في مجال الاتصالات والمعلومات)

2- **العوامل الاقتصادية:** بعد فشل النظام الاشتراكي في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني برزت الحاجة الملحة إلى إعادة تبني مسار اقتصادي جديد يسهر على ترقيع الاقتصاد وترقيته بدء من سياسات الخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية الكبرى وإعادة النظر في سياسات التطهير المالي والإنفاق الحكومي إلى الاتجاه الاقتصاد السوق والتطبيع مع العالم الغربي مع دعم الانفتاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي كآلية للخروج من الأزمة التي أعقبت انهيار الاقتصاد الوطني وما تبعها من انتفاضات شعبية تعبر عن سخط الشعب على السياسات المنتهجة في شكل مظاهر جديدة بدأت بالظهور في المجتمع الجزائري.

ومن أهم هذه المظاهر ما تعلق بتنامي خروج النساء للعمل، ازدياد ظاهرة النزوح الريفي وإعادة بناء مفهوم جديد للمدينة ونزوع الاقتصاد إلى الطابع الصناعي والإداري في ظل تحسين أساليب الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وازدياد معدلات الفقر والبطالة والتهميش وما إلى ذلك من محددات دفعت بالمرأة إلى

الخروج للعمل وأصبحت قضية عملها الشغل الشاغل في تحديث العملية الإنتاجية وتسريع وتيرة الانتقال نحو اقتصاد السوق.

إضافة إلى ثقافة المجتمع الذكورية التي ترى بأن عمل المرأة بمثابة حاجة اقتصادية وليست حقوقية أو تنموية، وأن دورها يقتصر على إدارة أمور العائلة وتربية الأطفال ومتابعة كل المهام التي تتعلق بالدور الإنجابي، في حين يحتل الرجال مواقعهم في المجال العام ليقوموا بأدوارهم الإنتاجية باعتبارهم هم المسؤولين الرئيسين عن الإنفاق الأسري وتحمل كل الأعباء الأسرية المادية بالدرجة الأولى، بعد المرحلة الاشتراكية ودخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، في مقابل هذا فقد استطاعت المرأة الجزائرية في ظل دخول الدولة مرحلة اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات، أي بروز القطاع الخاص كسياسة تنموية جديدة تساهم في رفع النمو الاقتصادي، حاولت إبراز تميزها في بعض القطاعات مما جعلها تقدم على خوض تجربة العمل في المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية الخاصة التي لطالما تم ربطها بقضايا النوع الاجتماعي لا بالقدرة على الأداء، وفي ظل مجموعة من الظروف المحيطة بالمرأة سعت الدولة الجزائرية إلى اعتماد استراتيجيات تنموية مستحدثة نذكر منها التمكين الاقتصادي لأنه من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في النسيج الاقتصادي ويجعل من التنمية أكثر مشاركة بين النساء والرجال عن طريق دعم المقاولة.[1]

بالإضافة إلى اعتماد سياسات وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية وإعطاء لها الحق والدعم لإنشاء مشاريع مصغرة مدرة

[1] منيرة سلامي، إيمان ببة: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد3، ورقلة، الجزائر، 2013، ص1.

للدخل وتساهم في عملية التنمية الشاملة. كما أن تأسيس المرأة لمشروعها الخاص يمنحها فرصة كبيرة لممارسة التزاماتها وواجباتها كفرد فعال في العائلة أو كأم وربة بيت، وهذا من خلال زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية بالعمل في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تستطيع التواجد فيها سواء في المنزل الذي تعيش فيه أو المنطقة التي تقطن بها مما يوفر عملا مفيدا للأسرة والمجتمع على حد سواء، إضافة إلى أن ما تتميز به المشاريع الصغيرة من سمات وخصائص يتناسب مع قدرات المرأة المالية و العملية.[1]

3- العوامل السياسية: لقد كان التغير السياسي في جزائر بعد الاستقلال يقتصر على كبار الثوريين وأعضاء حزب جبهة التحرير الوطني، إذ يحل الرجل محل الأخر في التداول على السلطة وتسيير البلاد، بينما تظل شؤون الشعب على حاله دونما تغيير، سواء في عملية صنع القرار وتسيير البلاد أم في التأثير عليهم من خلال أنشطتهم ووظائفهم العليا الممارسة، ولطالما كانت القرارات تصب في صالح احترام البناء الاجتماعي وتهميش دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية على الرغم من منحها حق التصويت والاقتراع مبكرا سنة 1962 في مقابل التأكيد على فاعليتها في تعديل موازين القوى السياسية ضمن حيز الاختيار المشروع إذ تمثل ما نسبته أكثر من 40 % من مجموع الهيئة الناخبة، وبالتالي العمل على كسب أصواتها أولوية وجهات معينة مكنتها من ضمان مكانها ضمن المراكز السامية في هرم السلطة العليا.

وفي هذا الصدد فإن الدولة الجزائرية كغيرها من الدول تسعى جاهدة في ظل مجموعة التحولات والتغيرات التي تعيشها إلى الاهتمام بالمرأة وتفعيلها سياسيا في

[1] نفس المرجع، ص6.

مجتمعها والتي تساهم هي الأخرى في تنميته وتطوره من خلال تمكينها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ففي سنة 1994 صادقت الجزائر على اتفاقية محاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة ومساواتها مع الرجل، وإلى اليوم اعتمادها نظام الحصص النسبية في الانتخابات وتوسيع قاعدة المرأة في اتخاذ القرارات والمشاركة السياسية، في هذا السياق بالذات نجد أن التقدم المحرز في مجال تقدم المرأة تترجمه العديد من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية منها **السياسة الوطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة**، من خلال[1]:

- إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية،
- إزالة العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي والمهني للنساء،
- تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة،
- وضع الآليات والهياكل الضرورية الكفيلة بمساعدة وتدعيم النساء اللائي يتواجدن في وضع صعب سواء في المدن أو الأرياف،
- مكافحة العنف ضد النساء وتقليص هذه الظاهرة من خلال وضع سياسة وقائية واتخاذ إجراءات.

ثالثا: تحديات الألفية الثالثة

1- المرأة وسوق العمل: تمثل المرأة في ظل الأدوار المنوطة بها والمتعددة في نظر الباحثتان نصف المجتمع كما وكيفا حيث تلعب دورا فاعلا من خلال مشاركتها في تنميته وتطويره ويتحقق هذا من خلال الدعم المؤسسي الذي تقدمه الدولة لها باعتبارها فاعلا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد. فبعدما كانت تمارس أعمالا زراعية وفلاحية ومنزلية ارتقت الآن وتحول نشاطها إلى ممارسة

[1] عائشة عبد السلام: مرجع سابق، ص14.

الأعمال الصناعية في إطار الصناعات التقليدية (الخياطة، الطبخ العصري، الطرز وغيرها) وحاولت من خلال ممارستها لهذه النشاطات الاندماج في سوق العمل واحتدام المنافسة فيه من خلال منتوجها المبدع والمبتكر وهذا مرتبط بالمهارات والقدرات التي تمتلكها المرأة في ممارسة الأعمال الحرة (الصناعية)

فتمكين المرأة في هذا المجال أصبح ضرورة ملحة وحتمية يفرضها المجتمع في ظل هذا التطور المذهل في العلوم والتقنية والاقتصاد فالمرأة بطبيعتها تسعى إلى التغيير والتحول من وضعية مزرية كانت تعيشها في زمن مضى من مؤشراتها الفقر والتهميش والأمية والإقصاء وتدني المستوى المعرفي والعلمي لها، إلى وضع أحسن يتماشى مع هذا التطور في المجتمعات العربية برمتها ومن مؤشراته ارتفاع المستوى التعليمي لها، ارتفاع مستوى دخل الزوج، تحسين مستوى المعيشة، كل هذا أدى إلى الارتقاء بالمرأة في الجزائر إلى وضع أحسن والنهوض بأوضاعها. وفي هذا الصدد قامت الدولة الجزائرية بوضع عدة استراتيجيات وطنية وعقد عدة اتفاقيات في مجال دعم مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية وإدماجها في سوق العمل وتشجيعها على الإبداع والابتكار ومحاولة الاستفادة من كل طاقاتها الإبداعية ومهاراتها القيادية في التسيير والتنظيم خاصة في المشاريع الصغيرة التي تؤسسها والتي تدر أرباحا وفيرة لها.

"وهذا ما انعكس ذلك على وضعية المرأة في مجال التشغيل والاندماج في النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت تسيطر على أكثر من 50 % من التعليم و 60 % من الصحة و 55 % من الصحافة و 30 % من القضاء، كما انتقلت نسبة مشاركتها

في سوق التشغيل من 2 % سنة 1966 إلى 14 % سنة 2003 بمعنى تضاعفها 7 مرات"[1].

إذا فتمكين المرأة اقتصاديا في سوق العمل يحتاج إلى نوع من التخطيط تبذله الدولة الجزائرية في جملة من الأهداف ضمن إستراتجية محكمة وفعالة تراعي في خطواتها ما يتطلبه سوق العمل من احتياجات القوى العاملة وما تهدف التنمية إلى تحقيقه وهذا يستدعي بالضرورة التنسيق بين ما هو متوفر من طاقات بشرية نسوية ذات كفاءات ومهارات عالية وإدماج تلك الطاقات في سوق العمل والعملية الإنتاجية وهذا ما لم يحض بالحجم المطلوب، فالفجوات بين النساء والرجال في سوق العمل ما تزال موجودة وكبيرة فيما يتعلق بنسب المشاركة ومعدل البطالة، وفي هذا الصدد تظهر الإحصائيات الوطنية انخفاض نسبة مشاركة النساء في سوق العمل التي تقل بكثير عن نسبة الرجال، إذ لا تمثل النساء سوى نسبة 14,9 % من السكان النشطين للفترة 2010-2014.[2]

2- التعليم والتكوين: عند الحديث عن المرأة الجزائرية في مؤشر التعليم والتكوين وتطوراتها في هذين المجالين نجد أنه وفي ظل الإمكانيات المسخرة والدعم الحكومي فيما يخص فتح الجامعات في مختلف ولايات الوطن وتشجيع البحث العلمي وفتح أيضا مراكز لتكوين المرأة في عدة نشاطات وتخصصات مطلوبة في سوق العمل نجد أن التحدي الذي يقف كعقبة في سبيل تحقيق تنمية مستدامة للبلد هو تردي جودة التعليم، والعجز أيضا عن توفير مناصب شغل كافية لكافة مخرجات التعليم الجامعي ومختلف مراكز التكوين، وما

[1] مسيكة بوفامة: واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، منظمة المرأة العربية، ص2.

[2] تقرير وطني، CNES، ص64.

يلاحظ انه لا يوجد تطابق وتوافق بين المعارف والمعلومات التي تكتسبها المرأة من هذه المؤسسات التعليمية وما تتقلده من وظائف وما تمارسه من مهن حرة تساهم بها في عملية التنمية.

وما يلاحظ أيضا أن أنظمة التعليم في الوقت الراهن غير مؤهلة للدخول في مجتمع المعرفة الذي يعتمد على التكنولوجيات المتطورة وإنتاج المعارف والتواصل عبر الشبكات العالمية وهي مشكلة لم تجد طريقها للتطبيق في معظم الجامعات الجزائرية.

ومن هذا المنطلق نجد بأن ارتفاع المستوى التعليمي والتدريب للمرأة يؤثر على تمكينها اقتصاديا. وله تأثيره الايجابي إذا ما كان ذو جودة عالية يوظف جميع الخبرات والمعارف المكتسبة ويضعها ويستغلها في نشاط يتناسب معها، وهناك إحصائيات تبين أن مؤشر التعليم سجل تفاوتا ضئيلا بين الرجال والنساء، حيث تمثل فئة النساء اللائي لهن مستوى التعليم الثانوي فما فوق، نسبة تزيد عن 29 %، أما نسبة فئة الذكور فتفوق بقليل نسبة النساء، أي 31%. ومع ذلك، لا تنعكس هذه الاستفادة من التعليم، على قدم المساواة بين الرجال والنساء، في المساواة في المشاركة في صنع القرار، خاصة في الإجراءات السياسية الجديدة للحصص،[1] حيث أصبحت تسيطر على أكثر من 50 % من التعليم وحسب الدراسات المقامة ضمن هذا الموضوع نجد بأنه كلما زاد مستوى التعليم للإناث كلما زاد نصيبهن في العمل، فأكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة لدى الذكور الربع.[2]

[1] نفس المرجع، ص64.

[2] مسيكة بوفامة، المرجع السابق، ص2.

وتشير الإحصائيات التي تظهر لنا التطور الكمي في مجال تعليم الفتيات ونجاحهن لاسيما في التعليم الثانوي والجامعي؛ حيث بدأت نسبة الطالبات في هاتين المرحلتين تتجاوز نسبة الطلبة، إذ انتقلت النسب من 36.5 % في سنة 1981/1980 إلى 46.63% سنة 1991/1990 لتصل إلى 58.38 % سنـــــــة 2007/2006.

أما على مستوى التعليم الجامعي، فقد قدرت نسبة الطـالبات في الدخول الجامعي لسنة 2006 % من 69 %، وبلغت نسبة البنات المسجلات في الدراسات ما بعد التدرج 43.6 واللافت للانتباه أن النجاحات التي تحققها الفتيات (مثلا: 56.05% في باكالوريا 2008) تؤثر على مستويات التعليم العليا، حيث أصبحت نسبة الطالبات في الجامعة تتجاوز نسبة الطلبة في العديد من التخصصات. إن هذا التطور الهام يفسر بعدة عوامل منها :

- الاتجاه الإيجابي نحو تمدرس الفتيات الذي يعكس تغيير الذهنيات بهذا الشأن.
- تجند الفتيات للتمدرس، ويرجع ذلك إلى أنهن لا ينتظرن من وراء الدراسة عملا، بل ينتظرن شيئا آخر وهو بناء ذواتهن؛ فالمدرسة تمثل لهن أكثر من فضاء دراسي، وأكثر من قدر؛ إنها من الفضاءات القليلة التي تتعلم فيها الفتاة بناء الذات وتقديرها. هذا بالإضافة إلى الخوف من الانغلاق في الفضاء المنزلي في حالة عدم النجاح.
- النتائج الإيجابية المحققة من طرف الفتيات في المسار الدراسي.[1]

[1] عائشة عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 18/17.

3- المهارات القيادية للمرأة: تمتاز المرأة في الجزائر على المستوى الفردي بالعديد من المهـــــارات القيادية (الاستعدادات، المؤهلات، الطموحات) سواء كانت فطرية ام مكتسبة تعزز من مكانتها الاجتماعية ويُزيدها ثقة بنفسها وإحساسا بالاستقلالية الذاتية وروح المسؤولية والقدرة على التنظيم والتخطيط وإدارة الأمور والسهر على تنفيذها، فمجمل هذه المهارات المحترفة والفنيات المتخصصة التي تتقنها المرأة الجزائرية والطاقات الإبداعية التي تمتلكها إذا استغلت وأخذت بعين الاعتبار من طرف الدولة ستعود بالنفع الإيجابي لها وستوفر إمكانيات مهمة ومحصلات علمية مفيدة إذ تشكل في نظر الباحثتان التحدي الأكبر لها في تقلد المناصب النوعية والمشاركة في النشاطات السياسية والانخراط في مؤسسات المجتمع المدني وتساهم في تنميته وتطويره وبالتالي فإن الدولة في ظل هذا الوضع تكون قادرة على النهوض بأوضاع المرأة وتمكينها اجتماعيا في إطار الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المسطرة في مجال ترقية المرأة في مجتمعها ومساهمتها الفعالة في تنميته والمحافظة على توازنه واستقراره.

4- الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في المجتمع: عندما نتكلم عن مدى تحقيق المرأة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي في مجتمعها في الوقت الراهن فإنه يتوقف على قدرتها على تكوين شبكة من العلاقات ونسجها بما يحقق الأهداف المرجوة من العمل أو النشاط الممارس من قبلها والذي يستفيد منه كل من صاحب المشروع والمجتمع على السواء، إضافة إلى مدى امتلاكها للمعارف النظرية والمهارات العملية الممارسة والصفات الشخصية الممتلكة، كل هذا يدخل ضمن تحقيق المرأة للاندماج الاجتماعي في بيئتها الخارجية، أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي واندماجها فيه فهو مربوط بتحقيق العديد من المؤشرات

منها اندماجها في السوق، ووفرة اليد العاملة النسوية وانضباطها والتزامها وقدرتها على الإبداع والمنافسة. إذا فاندماج المرأة اجتماعيا واقتصاديا في مجتمعها دليل واضح على تمكينها وترقيتها وتحسين مستوى معيشتها وتحقيق لها مستوى من الرفاه الاجتماعي في ظل الانفتاح الاقتصادي السائد والتطورات التكنولوجية الحديثة والرقمية.

5- اقتصاد المعرفة: يعتبر اقتصاد المعرفة من بين التحديات الكبيرة للمجتمع الجزائري والتي تفرض على أفراده ضرورة التحول والاندماج، حيث يعتمد على التقنيات الحديثة وإعمال العقل والممارسات الواعية وإنتاج المعارف وهذا يتطلب من مؤسسات الدولة السهر على مواكبة هذا التحول المعرفي القائم على الرقمنة والهيمنة بتفعيل المرأة وإدماجها وتمويلها وإعطائها جميع حقوقها من خلال منحها فرص وظيفية مثلها مثل الرجل وتكوينها وتدريبها على استخدام التقنيات الحديثة من أجل مواكبة هذا التطور ورغم كل هذا ما زالت المرأة الجزائرية تعاني وأنها غير مؤهلة للممارسة العديد من النشاطات في مختلف المجالات.

ومنه فتمكين المرأة ليس بالأمر السهل خاصة في مجتمعنا في ظل هذه التحولات السريعة والمتعلقة بسيطرة اقتصاديات العولمة وحتمية الاندماج في مجتمع المعرفة.

رابعا: كيف يُمكن تجاوز تحديات الألفية الثالثة لتطوير فرص تمكين المرأة الجزائرية:

- ضرورة وجود تنسيق فعال بين التخطيط للتعليم الجامعي ودمج المرأة في القوى العاملة ومتطلبات مشاريع التنمية وأهدافها وهذا ما يتماشى مع

مجتمع المعرفة المعاصر الذي يربط بشكل أساسي بين التعليم والعمل والمنتج.

- محاولة إحداث التطابق بين المكتسبات العلمية وما هو موجود في سوق العمل.
- النهوض بأوضاع المرأة من خلال تدريبها وتكوينها ومنح لها فرص توظيف كثيرة تبدع فيها من خلال النشاطات الموجودة.
- ضرورة وعي المجتمع بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية وإدماجها في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.
- منح للمرأة فرصة اتخاذ القرارات على المستوى الأسري أولا ثم المجتمعي ثانيا وهذا هو أساس تمكينها.
- ضرورة استغلال المرأة لكافة إمكانياتها وطاقاتها الإبداعية وتوظيفها في كامل النشاطات التي تمارسها.

من كل ما تقدم، نرى بأن تمكين المرأة مرتبط بتطور المجتمع في أبنيته ومفاهيمه ووعي أفراده بالتغيرات الحتمية التي تفرضها العولمة والتكنولوجيا الحديثة المتطورة والتي نتجت عن تطور العقل البشري هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترى الباحثتان أن تمكين المرأة في جميع المجالات وخاصة الاجتماعية منها، يتطلب تمكينها أولا على المستوى الأسري من خلال إعطاء لها الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بأسرتها في ظل الدور الفعال الذي تقوم به والحيز والمكانة التي تشغلها داخل الأسرة.

قائمة المراجع:

1. ابتسام الكتبي وآخرون: النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، الطبعة الاولى، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، 2010.
2. أنتوني غدنز: علم الإجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة: بيروت، اكتوبر2005.
3. رأفت صلاح الدين: المرأة بين الجندرة والتمكين، مجلة السوسيولوجيا العربية، المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الاول، أكتوبر، 2016.
4. سلامي منيرة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماستر تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة ميدانية منشورة على الانترنت، ورقلة، 2012.
5. عائشة عبد السلام: دراسة مسحية لمشروعات المجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009.
6. مسيكة بوفامة: واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، منظمة المرأة العربية.

المجلات والدوريات:

7. الجهاز المركزي للإحصاء لوزارة التخطيط: تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، صندوق الامم المتحدة للسكان-مكتب العراق، العراق.
8. منصوري مختار: ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، العدد 10، 2010، (الطبعة الالكتروني على موقع المجلة http://elwahat.univ-ghardaia.dz)

9. منور عدنان نجم: دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية- دراسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص ص 239 /276، غزة فلسطين، يوليو 2013.

10-منيرة سلامي، إيمان ببة: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، ورقلة، الجزائر، 2013.